كثيرين ممن أرّخوا لهذه المنطقة توقعوا مستقبلاً باهراً للاقليم في غمرة التطوّرات الصناعية والتكنولوجية، التي سادت أوروبا في مطلع الثورة الصناعية استناداً الى الثروة المعدنية والمنجمية التي يضمها هذا الاقليم، فإن اتجاهات التصنيع الحديث والتكنولوجيا الحديثة والاستثمارات المالية التي وظفت في هذه الثروة، جعلت المنطقة تابعة اقتصادياً وتعرّضت لتدهور اقتصادي متسارع[١٨].

والمعروف ان بلجيكا كانت تشكل مع هولندا، حتى العام ١٨٣٠، دولة واحدة، وكان التفاوت في توزيع الاهتمام بالتصنيع والاستثمارات في منطقة فالونيا يسبق تاريخ استقلال بلجيكا، واستمر بعد هذا التاريخ، حتى تمكّنت الجماعة الفالونية من تحقيق مطلبها في الاعتراف بخصوصية المنطقة ثقافياً واقتصادياً، وهو الاعتراف الذي تضمّنه التعديل الدستوري الذي تمّ في العام ١٩٧٠، والذي اعترف بوجود ثلاث مناطق في بلجيكا: فالونيا ـ بروكسل ـ فلاندر (Flandre) . وقد اقتصر هذا التعديل على الاستقلال الذاتي الثقافي بينما أرجىء النظر في الصلاحيات الاقتصادية لهذه المناطق لوقت لاحق. وبينما يمثل الاستقلال الثقافي الذاتي مطلب منطقة فلاندر، فإن المطلب الخاص بالصلاحيات الاقتصادية يتعلق بمنطقتي فالونيا وبروكسل.

وفي أعقاب اصلاحات جزئية وأزمات وزارية وحكومية منذ اجراء هذا التعديل اتسع مفهوم الحكم الذاتي للمناطق الى ما وراء المجال الثقافي، حيث تشكّلت في العام ١٩٧٤، لجان وزارية اقليمية لها صلاحيات تتعلّق بمجال التنمية في المناطق والخطط الحضرية، والتوسّع الاقتصادي، وتبع ذلك تدعيم صلاحيات هذه اللجان في العام ١٩٧٩، وبصفة خاصة في ما يتعلق برقابة الميزانية والسياسة الصحية والشؤون الاجتماعية. وبصدور قانون آب (اغسطس) ١٩٨٠، تمّ ارساء المبادىء الاساسية لهيكل دولة فدرالية، حيث امتلكت منطقتا فالونيا وفلاندر جمعيات تشريعية وحكومات إقليمية خاصة بهاتين المنطقتين.

أمّا المجلس المناطقي Conceil Régionale التشريعي فانه يمتلك صلاحيات وسلطة تشريع حقيقية، وبامكانه وضع سياسات خاصة من طريق المراسيم التي لها قوة القانون، ولا يمكن للدولة أن تعارض المراسيم الصادرة من طريق المجالس بقانون على الصعيد الوطني، وهنا يتجلّى أحد عناصر الفدرالية وأحد أهمّ محاور نجاحها[١٩].

كما ان المجلس التنفيذي يمثل الحكومة الفعلية للمنطقة، ويقوم المجلس التشريعي بمنحه الثقة بموجب تقديم اعلان حكومي أمام الجمعية التشريعية، ويعتبر المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام الجمعية التشريعية للمنطقة فقط. ومع ذلك، فإن القانون أورد بعض القيود على سلطات المناطق، كأن يكون أعضاء الجمعيات الخاصة بها اعضاء في الجمعية الوطنية. ولا شك ان هذا القيد يتعارض مع المتطلبات الموضوعية للدولة الفدرالية؛ اذ لا يمكن لأعضاء المجالس التشريعية الاقليمية ان يكونوا، في الوقت عينه، اعضاء في الاجهزة الوطنية المناظرة لأجهزة المناطق[٢٠]. كذلك الحال، فإنه عند التعارض بين المصالح الوطنية الممثلة بالسلطة المركزية والمصالح الاقليمية الممثلة بالسلطة في المناطق، كأن تسنّ الجمعية التشريعية الاقليمية قانوناً أو تتبنى مشروعاً يتعارض مع المصالح الوطنية ولم تسفر المشاورات بينهما عن نتيجة، فإن مجلس الممثلين، وهو مجلس وطني، يقوم بالفصل في النزاع الناشب، بالرغم من انه طرف فيه[٢١].

وبخصوص صلاحيات المناطق المتمتّعة بالحكم الذاتي، كفل القانون الخاص بالتعديل